



البنك المصري لتنمية الصادرات  
Export Development Bank of Egypt

# القوائم المالية المجمعة في ٣ يونيو ٢٠٢٠

#رايحين.مع.بعض.لبكرة

[www.ebebank.com](http://www.ebebank.com)

[f](#) /EBE OFFICIAL 1983  
[in](#) /EBE-BANK

| 16710

## تقرير مراقبا الحسابات

### الى السادة / مساهمي البنك المصري لتنمية الصادرات - شركة مساهمة مصرية

#### تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وكذا القوائم المجمعة للدخل والشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

#### مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة البنك، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

#### مسئولية مراقبي الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تم مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك.

وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

### الرأي

من رأينا أن القوائم المالية المبيعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات - شركة مساهمة مصرية - في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، وعن أدائه المالي المجمع وتدفعاته النقدية المبيعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المبيعة.

### فقرة توجيه انتباه

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظاً وكما ورد بالإيضاح رقم (٤٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، الذي يوضح الأثر المحتمل لجائحة فيروس كورونا "كوفيد-١٩" المستجد" على البيئة التشغيلية للبنك بما في ذلك قيم عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها ونتائج الأعمال وحالة عدم التأكد ذات الصلة.

القاهرة في: ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠

### مراقبا الحسابات

محاسبة / سلوى يونس سيد



رئيس القطاع

الجهاز المركزي للمحاسبات



٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	إيضاح رقم	الأصول
٣,٦٧٠,٤٤٢	٣,٨٦٧,١٢٣	(١٢)	نقدية وأرصده لدى البنك المركزي المصري
٦,٨٤١,٣٩٢	٤,٦٦١,٥٢٤	(١٣)	أرصده لدى البنوك
٩,٥٥٥,٧٢٥	٨,٥٤٨,٨٥٧	(١٤)	أذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى
٤٦,٥١١	٣٦,٠٣٠	(١٥)	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٢٥,٠٩٦,٢٤٨	٣١,٢٩٧,٨٣٦	(١٦)	قروض وتسهيلات للملاء
٨٤,٧٨٦	٢٩,٠٧٣	(١٦)	قروض وتسهيلات للبنوك
			<b>استثمارات مالية :</b>
١,٥٨٦,٥٧٣	٤,٥٦٧,٧٦١	(١٨)	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١,٧٨٦,٨٨٢	١,٠٨٧,٧٤٠	(١٨)	- بالتكلفة المستهلكة
٦,٨٧٥	٦,٨٧٥	(١٩)	استثمارات مالية في شركات تابعة
١٩,٠٠٩	٣٧,٦٧٠	(٢٠)	أصول غير ملموسة
١,١٦٨,٢٥٩	٢,١٠٠,٦٣٣	(٢١)	أصول أخرى
٦٦٣,٠٥١	٦٩٢,٩٠٧	(٢٢)	أصول ثابتة
٢٢٠,٠٢١	٢٢٠,٠٢١	(٢٣)	استثمارات عقارية
٨٢,٣٣١	٨٢,٣٦٦	(٢٤)	المخزون
٥,٢٧٠	٩٥	(٢٥)	أصول ضريبية مؤجلة
<b>٥٠,٨٣٣,٣٧٥</b>	<b>٥٧,٢٣٦,٥١١</b>		إجمالي الأصول
			<b>الالتزامات وحقوق الملكية</b>
			<b>الالتزامات</b>
٢,٣٣٤,١٩٧	٣,٩٣١,٣٩١	(٢٦)	أرصدة مستحقة للبنوك
٤٠,٠٧٢,٥٨٨	٤٣,٩٤٧,٠٤٢	(٢٧)	ودائع العملاء
-	٢٠٥	(٢٧)	مشتقات مالية
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	(٢٨)	أدوات دين مصدرة
١,٦٢٧,٣٧١	١,٧١٢,٨٣٨	(٢٩)	قروض أخرى
١,١٨٩,٥٦٤	١,٢٤٢,٥٢١	(٣٠)	التزامات أخرى
١٦١,١٧٨	٢٥٣,٩٥٣	(٣١)	مخصصات أخرى
١٠,٣٨٢	١٢,٥١٣	(٣٥)	التزامات ضريبية مؤجلة
٢١,٨٠٠	٣٣,٩٩١	(٣٢)	التزامات مزايا التقاعد
<b>٤٥,٤٦٧,٠٨٠</b>	<b>٥١,١٨٤,٤٥٤</b>		إجمالي الالتزامات
			<b>حقوق الملكية</b>
٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠	(٣٣)	رأس المال المصدر والمدفوع
٦٢١,٦٨٤	٨١٩,٠٠١	(٣٣)	إحتياطات
١,٨٧٤,٤٧٢	٢,٣٧٤,١٥٣		أرباح محتجزة
١٤٢,١٣٩	١٣٠,٩٠٣		حقوق الأقلية
<b>٥,٣٦٦,٢٩٥</b>	<b>٦,٠٥٢,٠٥٧</b>		إجمالي حقوق الملكية
<b>٥٠,٨٣٣,٣٧٥</b>	<b>٥٧,٢٣٦,٥١١</b>		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .  
تقرير مراقبي الحسابات مرفق .

مرفت زهدى سلطان  
رئيس مجلس الإدارة

محاسبة / سلوى يونس سيد  
رئيس القطاع  
الجهاز المركزي للمحاسبات

محمد فتوح إمام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

مراقبا الحسابات

دكتور / أحمد مصطفى شوقي  
MAZARS مصطفى شوقي

السنة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	إيضاح رقم	
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢٠		
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري		
٥,٥٢٤,٢١٢	١,٤٥٧,٢٦٥	٥,٥٥٢,٥٤٥	١,١٤١,٣٩١	(٥)	عقد القروض والإيرادات المشابهة
(٣,٧٢٠,٩٩٣)	(٩٨٥,٠٠٣)	(٣,٥٨٧,١٨٧)	(٧٤٥,٩١٥)	(٥)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
١,٨٠٣,٢٢٠	٤٧٢,٢٦٢	١,٩٦٥,٣٥٨	٣٩٥,٤٧٦		صافي الدخل من العائد
٣٨١,٧٨٢	١٠٢,٦٩٣	٣٧٧,١١٩	٩١,٧٤٤	(٦)	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٣٧,٥٤٦)	(٧,٨٠٩)	(٣٧,٥٦٣)	(٥,٢٤٤)	(٦)	مصروفات الأتعاب والعمولات
٣٤٤,٢٣٦	٩٤,٨٨٤	٣٣٩,٥٥٦	٨٦,٥٠٠		صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٢٢,١٩٦	٣,٠٥٩	١١,٢٥٢	(٧,٣٦٨)	(٧)	توزيعات أرباح
٧٦,٥٩١	٣٣,٨٩٤	١٣٦,٩٩٢	٣٥,١٤٦	(٨)	صافي دخل المتاجرة
(٥٤,٦٤٩)	٩,٩١١	٣,٤٢٤	-	(١٨)	أرباح (خسائر) إستثمارات مالية
(١٩٣,٣١٥)	(١١٥,٨٩١)	٧١,٣٧٢	(٢٧,٩٩٠)	(٩)	رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان
(٧٩٣,٠٦٤)	(٢١٥,٤٢٠)	(١,٠٥٥,٤٧٧)	(٢٧٩,٧٧٤)	(١٠)	مصروفات إدارية
٢١٩,١٠٣	٣٨,١٩٣	٣٧,٣٢٥	٥,١٦١	(١١)	إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى
١,٤٢٤,٣١٨	٣٢٠,٨٩٢	١,٥٠٩,٨٠٢	٢٠٧,١٥١		صافي الربح قبل الضرائب
(٣٠٠,٥٨٩)	(٧٨,٦٥٣)	(٣٩٤,٩٠١)	(٧٧,٧٢٧)		ضرائب الدخل
(٧,١٦٧)	(٥,٥٨٧)	(١١,٣٥١)	(٤,١٧٦)		الضرائب المؤجلة
١,١١٦,٥٦٢	٢٣٦,٦٥٣	١,١٠٣,٥٥٠	١٢٥,٢٤٨		صافي أرباح السنة
٣,٦٠	٠,٧٦	٣,٤٥	٠,٣٩		نصيب المسهم في صافي أرباح السنة
					يتمثل في:
١,٠٩٧,٧٠١	٢٣٢,٢٨٦	١,٠٨٨,٢٨٤	١٢٣,٠٩١		نصيب المساهمين في البنك
١٨,٨٥٩	٤,٣٦٤	١٥,٢٦٦	٢,١٦٢		نصيب الأقلية
١,١١٦,٥٦٠	٢٣٦,٦٥٠	١,١٠٣,٥٥٠	١٢٥,٢٥٣		

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

محمد فتوح إمام  
 رئيس مجموعة الرقابة المالية





٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	إيضاح رقم	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري		
٢٨٠,٤٦٤	٨٥,٤٦٧	(٢٩)	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٢٢٠,٧٣٤)	(٤٥١,٤٥٠)		محصل ( مسدد ) من أدوات دين وقروض أخرى
-	٩٨,٧٩٢		توزيعات الأرباح المدفوعة
٥٩,٧٣٠	(٢٦٧,١٩١)		تغير الأرباح المحتجزة في حقوق الملكية
			صافي التدفقات النقدية ( المستخدمة في ) أنشطة التمويل
١,٨٠٣,١٣٠	(١,١٢٩,٠٠٢)	(٣٥)	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة المالية
٤,٧١٣,٢٨٧	٦,٥١٦,٤١٧		رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة المالية
٦,٥١٦,٤١٧	٥,٣٨٧,٤١٥		رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة المالية
			وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :
٣,٦٧٠,٤٤٢	٣,٨٦٧,١٢٣	(١٢)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٦,٨٤١,٣٩٢	٤,٦٦١,٥٢٣	(١٣)	أرصدة لدى البنوك
٩,٥٥٥,٧٢٥	٨,٥٤٨,٨٥٧	(١٤)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
(٣,٢٩٢,٨٩٠)	(٢,٦٤٧,٩٠٦)	(١٢)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الأزماني
(٦٥٠,٠٠٠)	-	(١٣)	أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
(٩,٥٠٨,٢٥٢)	(٨,٠٤٢,١٨٢)	(١٤)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
٦,٥١٦,٤١٧	٥,٣٨٧,٤١٥		

#### معاملات غير نقدية

- مبلغ ٢٨٢,٩٩٩ ألف جنيه مصري قيمة اثر تطبيق معيار IFRS٩ وقد تم إلغاء اثر ذلك في بنود التغير في نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي و اذون الخزانة و الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل و المخصصات الأخرى و الاحتياطات
- مبلغ ٤٦,٤٣٣ ألف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء اثر ذلك من بندي التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة و الأصول الغير مملوسة.
- مبلغ ٢٠١,٩٩٥ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه من خلال الدخل الشامل الاخر وقد تم إلغاء اثر ذلك من بندي إحتياطي القيمة العادل و الإستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل و الإستثمارات الماليه بالتكلفة المستهلكة و الالتزامات الضريبة الموجلة و الأرباح المحتجزة.
- مبلغ ٣٢٩,٥٠٠ ألف جنيه مصري قيمة أصول الت ملكيتها وقد تم إلغاء اثر ذلك من بندي اصول اخرى وقروض و تسهيلات العملاء و الالتزامات الأخرى .
- مبلغ ٤,١٠٠ ألف جنيه مصري قيمة مدينو أصول الت ملكيتها وقد تم إلغاء اثر ذلك من بندي اصول اخرى وقروض و تسهيلات العملاء .

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.



## ١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات ( شركة مساهمة مصرية ) بتاريخ ٣٠ يولييه ١٩٨٣ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسي بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبي - مركز المدينة - القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجاري وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد ثمانية وثلاثون فرعاً ، وقد بلغ عدد العاملين ١٣٧٤ موظف في تاريخ القوائم المالية. وتبدأ السنة المالية للبنك في الاول من يوليو من كل عام وتنتهي في ٣٠ يونيو من العام التالي .  
و اعتد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠ .

## ٢. ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

### أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة والأصول والالتزامات الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية. وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركائه التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال .

### ب - أسس تجميع القوائم المالية

#### ب/١ - الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.
- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتباراً من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة وغير مباشرة التي للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠:

نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠١٩ بألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بألف جنيه مصري	
٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	شركة إيجيبت كابيتال القابضة
٩٩,٩٩	٢٤٩,٩٧٥	٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	العالمية القابضة للاستثمارات المالية
٩٩,٩٩	١٣٦,٩٨٦	٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	شركة بيتا الماليه القابضة
٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	الشركة المصرية لضمان الصادرات
٣٩,٥٠	١٥٢,٨٦٥	٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	المصري للاستثمارات العقارية
٣٩,٥٠	٨٧,٦٩٠	٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية
٠,٠٥	٣	٠,٠٥	٣	إيجيبت كابيتال العقارية
		٦٠,٠٠	٣٠,٠٠٠	شركة EBE FACTORS

كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية ( احدى الشركات التابعة لشركة ايجيبت كابيتال القابضة ) والتي تمثل استثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.

نبيذة مختصرة عن أنشطة المجموعة :

➤ شركة إيجيبت كابيتال القابضة :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ الشركة العالمية القابضة للتنمية والاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ الشركة المصرية لضمان الصادرات:

جاء في قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات أن من أحد أغراضه الأساسية العمل على وضع وتنفيذ نظام لتأمين مصدري السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر ناشئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك، وقد أدى البنك هذه المهمة بإتقان للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ شركة مساهمة مصرية.

➤ شركة المصري للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة تنمية السياحة المصرية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات والمنشآت السياحية المختلفة مثل القرى السياحية والفنادق والموتيلات وإقامة وتملك المنشآت الفندقية العائمة والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها والمطاعم واستغلال وإدارة وبيع وتأجير هذه الوحدات جزئياً أو كلياً وتقديم كافة الخدمات اللازمة والمكتملة لهذه المنشآت ومباشرة كافة الأنشطة السياحية المذكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها ويجوز أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها من المنشآت التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

➤ شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:

تأسست شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش "أوبروي الغردقة - سابقاً" - شركة مساهمة مصرية طبقاً لأحكام القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بناءً علي موافقة الهيئة العامة للإستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوي خمس نجوم.

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقتناه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما في ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ - المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

ب/٣ - المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقاً لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصاً أي اضمحلال مترام في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

### ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

### د- ترجمة العملات الأجنبية

#### د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

#### د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار.
- إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين ) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة ( احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع ) .
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحفوظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

### هـ - أدون الخزنة

يتم الاعتراف الأولي بأدون الخزنة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

### و- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية ميبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

### و/١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- تشمل هذه المجموعة: أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير. كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :
- عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد يذشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .
- عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحفوظ بها ، التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" .

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سربرياتها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

### و/٢ القروض والمديونيات

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

### و/٣ - الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة كما حددها البنك المركزي المصري.

### و/٤ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

- تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة ، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

### ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة لأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
  - يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.
  - يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
  - يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
  - يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها ، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته ، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
  - يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المدسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .
  - يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية، أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محابذة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.
  - يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :
١. في حالة الأصل المالي المعد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي. ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

٢. في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت نظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر. وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.

- في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مَشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتدخلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتدخلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

\* تطبيق المعيار الدولي IFRS٩ بداية من ١ يوليو ٢٠١٩

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الإثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدي الى تغيرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية.

فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية والنتيجة عن اعتماد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩ .

- تصنيف الأصول والالتزامات المالية.

يتضمن المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩ ثلاث فئات من التصنيفات الرئيسية للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. يعتمد تصنيف المعيار المصري لأعداد التقارير المالية رقم ٩ بصفة عامة على نموذج الاعمال والتي يتم من خلال إدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية. ويستبعد المعيار الفئات الحالية لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ والتي تتضمن على الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاجرة والمتاحة للبيع.

يستبعد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج (الخسارة المحققة) في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ بنموذج (الخسائر الائتمانية المتوقعة) كما يطبق نموذج الاضمحلال الجديد على بعض الارتباطات الائتمانية وعقود الضمانات المالية، ولكنة لا ينطبق على استثمارات أسهم حقوق الملكية بموجب المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم إثبات الخسائر الائتمانية قبل تحققها، بخلاف معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦.

فيما يلي أدناه التغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للمجموعة اضمحلال الأصول المالية:

التعريف الافتراضي حسب المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩

لم يتم تحديد الاخفاق بشكل محدد في المعيار الدولي للتقرير المالية رقم ٩، ويقوم البنك:

عند تحديد التخلف عن ال سداد لأغراض تحديد مخاطر حدوث الإخفاق ، يجب على الكيان تطبيق تعريف افتراضي يتوافق مع

التعريف المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية للأداة المالية ذات الصلة والنظر في المؤشرات النوعية(على

سبيل المثال، العهود المالية) عند الاقتضاء. ومع ذلك هناك افتراض قابل للدحض بان التخلف عن ال سداد لا يحدث لاحقاً

عندما يكون الأصل المالي مستحق لمدة ٩٠ يوماً (DPD) ما لم يكن لدى أي كيان معلومات معقولة وداعمة لإثبات ان

معيار التخلف الافتراضي الأكثر ملاءمة هو الأنسب لاداء مالية معينة.

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الـ شامل الآخر. يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية وذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي لهذه الأصول:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية على مدى العمر - غير مضمحلة ائتمانياً - بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، ولكنها ليست مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

- نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي رقم (٩)

- يتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تؤثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل ؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الائتمان على أساس فردي (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.

- يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستناداً على المعادلة التالية:

(معدل احتمالية الإخفاق X معدل الخسارة عند الإخفاق X الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردي أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تؤثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة إلى أن معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر " ١ - معدل الاسترداد" ، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

- التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).
- الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).

- الرافعة المالية للمقترض "Financial Leverage".
- أيه التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفنا.

- يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

#### -المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ المراحل:

وتشمل أسس التصنيف لمحفظه عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءً على المعايير التالية:

#### المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع وجود إية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء ائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم ادراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (١-٦).

#### المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءً على المعايير التالية: -

معايير نوعية	معايير كمية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> <li>• زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية.</li> <li>• تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض.</li> <li>• طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض.</li> <li>• تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية.</li> <li>• تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.</li> <li>• العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/المسيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٦٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.</li> <li>• جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعاية خاصة)</li> <li>• انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا</li> </ul>	قروض الشركات الكبرى والمتوسطة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم واحد أقصى ٦٠ يوم</li> <li>• متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهراً السابقة.</li> </ul>	قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

\* تخفيض بمعدل (١٠) أيام سنوياً لتصبح ٣٠ يوم خلال ٣ سنوات

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استناداً على المعايير التالية:

معايير نوعية	معايير كمية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعثر المقرض مالياً.</li> <li>• اختفاء السوق النشط للأصل المالي أو أحد الأدوات المالية للمقرض بسبب صعوبات مالية.</li> <li>• احتمال أن يدخل المقرض في مرحلة الإفلاس أو إعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية.</li> <li>• إذا تم شراء أصول المقرض المالية بخضم كبير يعكس خسائر الائتمان المنكبة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• درجات تصنيف ائتماني ٨، ٩، ١٠.</li> <li>• و/أو تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية.</li> </ul>	قروض الشركات الكبرى والمتوسطة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• احتمال أن يدخل المقرض في مرحلة الإفلاس أو إعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية.</li> <li>• إذا تم شراء أصول المقرض المالية بخضم كبير يعكس خسائر الائتمان المنكبة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.</li> </ul>	قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً والمتناهية الصغر.
<ul style="list-style-type: none"> <li>• وفاة أو عجز المقرض.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.</li> </ul>	قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة "Stage ٣" يعد جزءاً لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم "٩" بالفقرة رقم (B٥,٥,٣٧).

(٢) الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم اتباع أياً من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
- معدلات الإخفاق التاريخية.
- الأصول والالتزامات المالية

١- الأثبات والقياس المبني.

جميع الإضافات والاستبعادات لأصول المالية يتم ثباتها في تاريخ العملية، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وأن الإضافات والاستبعادات هي إضافة واستبعاداً لأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو الأعراف حسب أعراف السوق.

يتم قياس الأصول أو الالتزامات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة المضافاً إليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الاقتناء أو الإصدار.  
٢ - التصنيف.

الأصول المالية و السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٩.  
عند الأثبات المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية كليا سها: بالتكلفة المستهلكة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.  
يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطيين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. ينتج عن ال شروط التعاقدية لأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل ال شامل فقط عند استيفاء كل من الشرطيين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن ال شروط التعاقدية لأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الأثبات المبدئي لا ستمثمارات أ سهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.  
يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

#### تقييم نموذج الاعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال الان هذه الطريقة تعكس ب شكل أفضل كيفية إدارة الاعمال طريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي تم اخذها بعين الاعتبار:

السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الاعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة. المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات ال سابقة ، و أسباب تلك المبيعات ، بالإضافة الى توقعاتها ب شأن أن شطة المبيعات الم مستقبلية بالرغم من ذلك ،فإن المعلومات الخاصة بأن شطة المبيعات لا يكمن اخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة ، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية .

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من اجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم. لأغراض هذا التقييم ، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة لأصول المالية عند الإثبات المبني. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة معينة من الزمن او المخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح.

ويوجد لدى البنك ٣ نماذج أعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الأعمال لأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة-إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة-تعظيم التدفقات النقدية عن الطريق البيع). إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد إثباتها المبني ، الا في حالة تغير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية. ٣- الاستبعاد.

الأصول المالية يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي او قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية والملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله او عندما يقوم البنك بنقل او بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

عند استبعاد الأصول المالية ، فان الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي او ( القيمة المدرجة بجزء الاصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي صل جديد تم اقتناؤه مخصص منه أي التزم جديد مفترض و أي مكسب او خسارة متراكمة تم اثباته في الدخل الشامل يتم اثباته في الأرباح او الخسائر. اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم اثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الاخر فيما يتعلق باسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح و الخسائر عند استبعاد تلك الأسهم. يتم اثبات اية فوند للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصل او التزام منفصل.

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصل او التزم منفصل.

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية ،يقوم البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافا جوهريا في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية ،فتعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الاصلية قد انقضت مدتها . ففي هذه الحالة ،يتم استبعاد الأصول المالية الاصلية و يتم اثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كلية وجزئيا) عند:

انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل:

قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل و لكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل او عندما لم يتم بنقل او إبقاء المخاطر و المنافع الجوهرية للأصول و لكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.

الالتزامات المالية

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم أخلاعه او الغائه او انتهاء مدته.

استثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

يتم لاحقاً قياس الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكسب أو خسارة ناتجة من التغير في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تدشا فيها. يتم تضمين الفوائد المكتسبة أو أرباح الأسهم المستلمة في صافي دخل المتاجرة.

تصنيف الأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - مطبقة اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٩.

يقوم البنك بتصنيف بعض الأصول المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأن الأصول كانت تقيم و تدار وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة .

أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر - مطبقة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ يتم تصنيف الأصول المالية المصنفة في هذه الفئة من قبل الإدارة عن الأثبات المبدي عندما يتم استيفاء المعايير التالية :

يلغى التصنيف أو يقلل بصورة جوهرية الاختلاف في المعاملة التي من الممكن ان تدشا من قياس الأصول والالتزامات أو اثبات المكاسب أو الخسائر على أسس مختلفة ، أو ان الأصول هي جزء من مجموعه من الأصول المالية التي يتم ادارتها و تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لمخاطر إدارة موثقة أو استراتيجية الاستثمار ، أو تشمل الأدوات المالية على المشتقات الضمنية ، الا اذا كانت المشتقات الضمنية لا تغير بشكل جوهري التدفقات النقدية ولا ينبغي تسجيلها كبند منفصل. يتم تسجيل الأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح والخسائر بالقيمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في (صافي المكسب أو الخسارة من أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر) تستحق الفوائد المكتسبة من خلال دخل الفوائد ، بينما تسجل أرباح الأسهم في الدخل الاخر. لم يتم البنك بتصنيف اية أصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

### ز - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد. وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانه مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانه مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أذون الخزانه وأوراق حكومية أخرى.

### ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخضومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أيأ مما يلي :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
  - تغطيات - مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
  - تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .
- ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.
- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

### ح/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد" . ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة" .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة" .

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحصيله على الأرباح والخسائر على مدار الفتره حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أُجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

### ح/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة" .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة" .

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

### ح/٣ - تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

#### ح/٤ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

#### ط - الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالد سبة للأدوات التي تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أف ضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة في تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات في الأسواق أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الاعتراف الأولي بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتي قد تختلف عن سعر المعاملة. وفي هذه الحالة لا يتم الاعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "أرباح وخسائر اليوم الأول) ، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الاعتراف بالأرباح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى، وذلك إما باستهلاكها على عمر الأداة المالية المكتتة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت ، أو بأن يؤجل الاعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذ يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة.

#### ي - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها - وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد

المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

#### ك - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفتره التي يتم أداء الخدمة فيها.

#### ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

#### م - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

#### ن - اضمحلال الأصول المالية قبل ١ يوليو ٢٠١٩

##### ن/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر اضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية . إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر اضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بعبء اضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحفوظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك ولأغراض تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير اضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال

الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

#### ن/٢ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠ % من تكلفة القيمة الدفترية ، ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويُعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يُعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد اضمحلال من خلال قائمة الدخل.

#### س- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

#### ع - الأصول غير الملموسة

##### ع/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكديدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

### ٢/ع الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدر لها ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

### ف - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفتره المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى. لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

٤٠ سنة	المباني والإنشاءات
٥ سنوات	أعمال تجهيزات وتكيفات
٢٠ سنة	خزائن حديدية
٨ سنوات	آلات تصوير وفاكس
٥ سنوات	سيارات ووسائل نقل
١٠ سنوات	أجهزة كهربائية
٣ سنوات	أجهزة كهربائية ( تليفون محمول )
٣ سنوات	أجهزة الحاسب الآلي
١٠ سنوات	أثاث

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح ( الخسائر ) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

### ص - أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالي ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما في ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول

ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاء لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التي لا يتم تبويبها ضمن أى من الأصول المحددة.

ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذ تقاس قيمة الذسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل و صافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والإعتراف بقيمة الذسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما إنخفضت ذسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بذسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد ذسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

### ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة اضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير اضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك فى تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

### ر- الإيجارات

#### ر/١ الاستئجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

#### ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة فى المركز المالى وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

### ش- النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

### ت- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلاي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ فى الاعتبار هذه المجموعة

من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى. ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدره للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

### ث - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى .

### خ - مزايا العاملين

#### خ/١ - التزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقاً للاحقة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد على البنك أي التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتببات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم . ويتم المحاسبة عن التزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ التزام إضافي على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

#### خ/٢ - التزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى - الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن التزام الرعاية الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويتم حساب التزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين سنوياً ( التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها ) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدره (Projected Unit Credit Method) ، ويتم تحديد القيمة الحالية للالتزام لنظام الرعاية

الصحية للمتعاقدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريباً. ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (ودضاف الخسائر) على قائمة الدخل إذا لم تزد عن ١٠٪ من قيمة أصول اللاحقة أو ١٠٪ من التزامات المزايا المحددة، أيهما أعلى، وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (إضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة في قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية، ما لم تكن التغييرات التي أدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (Vesting period فترة الإستحقاق) وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الاستحقاق.

### ذ - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة المالية كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

### ض - الافتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الافتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

### ظ - رأس المال

#### ظ/١ - تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

#### ظ/٢ - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفتره المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون، ولا يعترف بأى التزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة في الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها.

#### ظ/٣ - أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس المال يتم خصم مبلغ الشراء من إجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكلفة اسهم خزينة وذلك حتى يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الاسهم أو اعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم اضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

### غ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أماتات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك

### لا - أرقام المقارنة:

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

## ٢. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

### أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

### أ/١ قياس خطر الائتمان

#### القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية

- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد على الذ سائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشدصي لم سنولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

#### فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

على سبيل المثال، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع الدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

#### أدوات الدين وأذون الخزائنة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد آند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

#### ٢/ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتهج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا. يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

### وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

#### الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري

- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع

- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناتنا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأنون الخزائنة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظه من الأدوات المالية.

#### المشتقات

يحفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للتعامل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإبداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

#### ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

### الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الفرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

### ٣/١ سياسات الإضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح ١/١) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الإضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، نقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري. مخصص خسائر الإضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والإضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	٣٠ يونيو ٢٠٢٠		٣٠ يونيو ٢٠١٩	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال
ديون جيدة	٨٨,٧٩%	١٩,٧٠%	٨٦,٩٠%	٢٩,٦٠%
المتابعة العادية	٧,٦٨%	٩,٩٨%	٧,٦٢%	٧,٣٠%
المتابعة الخاصة	١,١٩%	٩,٨٨%	٢,٥٦%	٨,١٦%
ديون غير منتظمة	٢,٣٣%	٦٠,٤٥%	٢,٩٢%	٥٤,٩٤%
	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.

- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات. ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

#### أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد. ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع. وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان.

## أولاً: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات:

مدلول التصنيف الداخلي	التصنيف الداخلي	نسبة المخصص	مدلول التصنيف	تصنيف البنك المركزي
ديون جيدة	١	صفر	مخاطر منخفضة	١
ديون جيدة	١	%١	مخاطر معتدلة	٢
ديون جيدة	١	%١	مخاطر مرضية	٣
ديون جيدة	١	%٢	مخاطر مناسبة	٤
ديون جيدة	١	%٢	مخاطر مقبولة	٥
المتابعة العادية	٢	%٣	مخاطر مقبولة حدياً	٦
المتابعة الخاصة	٣	%٥	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٧
ديون غير منتظمة	٤	%٢٠	دون المستوى	٨
ديون غير منتظمة	٤	%٥٠	مشكوك في تحصيلها	٩
ديون غير منتظمة	٤	%١٠٠	ردينة	١٠

## ثانياً: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقاً للأنشطة الاقتصادية

قروض غير منتظمة			قروض منتظمة	شروط التصنيف
ردينة	مشكوك في تحصيلها	دون المستوى		
اثنا عشر شهراً	تسعة أشهر	سنة أشهر	_____	مدة التأخر في السداد
%١٠٠	%٥٠	%٢٠	%٣	المخصص

**٥- الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات**
**البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية**

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣,٦٧٠,٤٤٢	٣,٨٧٩,٦٧٣	نقدية و ارسدة لدى البنك المركزى
-	(١٢,٥٥٠)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٦,٨٤١,٣٩٢	٤,٦٦١,٥٢٤	- ارسدة لدى البنوك
٩,٥٥٥,٧٢٥	٨,٥٨٤,٣٣٢	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
-	(٣٥,٤٧٥)	- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١٦,٠٤٤	-	- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين
		قروض وتسهيلات للعملاء
		- قروض لأفراد:
		- حسابات جارية مدينة
١٧٦,٥٧٤	٢٥١,٤٨٥	- بطاقات ائتمان
١٧,٦٣٧	٢٦,٨٦٨	- قروض شخصية
١٨٩,٢٤٤	٩٩٥,٤٣٨	قروض عقارية
٢٦,٣٠٣	٤٠,٠١٣	- قروض لمؤسسات:
		حسابات جارية مدينة
١٥,٠٥٠,٦٨٨	١٨,٥٠١,٧٧٨	قروض مباشرة
٥,٢٩٩,٦٤٥	٧,٣٤٦,٥٠٠	قروض مشتركة
٥,٤٨٨,٢٦٩	٥,١٩٥,٦٦١	<u>يخصم : إيرادات تحت التسوية</u>
(٦,٢٦٧)	(١٥,٨٣١)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(١,١٤٥,٨٤٤)	(١,٠٤٤,٠٧٥)	قروض وتسهيلات للبنوك
٨٥,٦٠٥	٢٩,٦٠٧	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(٨١٩)	(٥٣٤)	استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستعلكة
٢,٩٢٥,٠٣٣	٥,١٦٤,٥٣٨	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
-	(١١,٢٣٣)	أصول أخرى(إيرادات مستحقة)
٤٤٨,٨٥٢	٧٢٢,٤٥٩	
<b>٤٨,٦٣٨,٥٢٣</b>	<b>٥٤,٢٨٠,١٧٨</b>	<b>الإجمالي</b>

## البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالي

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢,١٩٤,٧٠٠	٣,٧٤١,٨٧٨
١,٢٤٠,١٥٢	١,٣٦٠,٢١٩
١٢٩,٠٠٧	٢٩٣,٦٠٤
٦٢٨,٢٤٣	٥٨٦,٧٣٩
(٥٧٠,٧٤٠)	(٧٤٣,٢٣٠)
<b>٣,٦٢١,٣٦٣</b>	<b>٥,٢٣٩,٢١٠</b>
<b>٣,٢٣٠,٧٣٣</b>	<b>٣,٨٩٦,٩٨٩</b>
<b>٦,٨٥٢,٠٩٦</b>	<b>٩,١٣٦,١٩٩</b>

خطابات ضمان

الاعتمادات المستندية (استيراد)

الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)

اوراق مقبولة الدفع

يخصم : غطاءات نقدية

الصافي

ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات ائتمانية

إجمالي

## قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢٥,٢٩٤,٣٥٢	٣١,٥٩٧,٠٨٩
١٨٥,١٤٤	٥,١٥٩
٧٦٨,٨٦٣	٧٥٥,٤٩٥
<b>٢٦,٢٤٨,٣٥٩</b>	<b>٣٢,٣٥٧,٧٤٢</b>
(٦,٢٦٧)	(١٥,٨٣١)
(١,١٤٥,٨٤٤)	(١,٠٤٤,٠٧٥)
<b>٢٥,٠٩٦,٢٤٨</b>	<b>٣١,٢٩٧,٨٣٧</b>

لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال

متأخرات ليست محل اضمحلال

محل اضمحلال

الإجمالي

يخصم: إيرادات تحت التسوية

يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة

الصافي

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظه القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

ألف جنيه مصري	الإيضاحات المتممة للقوائم							التقييم
	مؤسسات			أفراد				
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
٢٨,٤٦٧,٦٨٨	٤,٤٧٧,١١٤	٥,٤٢٣,٤٩٥	١٧,٢٥٥,٦٣٩	٤٠,٠١٣	٩٩٣,٨٥٣	٢٦,٠٨٨	٢٥١,٤٨٥	١- جيدة
٣,١٢٩,٤٠١	٤٩٥,٨١٠	١,٦٩١,٧٧٥	٩٤١,٨١٦	-	-	-	-	٢- المتابعة العادية
<b>٣١,٥٩٧,٠٨٩</b>	<b>٤,٩٧٢,٩٢٥</b>	<b>٧,١١٥,٢٧٠</b>	<b>١٨,١٩٧,٤٥٥</b>	<b>٤٠,٠١٣</b>	<b>٩٩٣,٨٥٣</b>	<b>٢٦,٠٨٨</b>	<b>٢٥١,٤٨٥</b>	<b>الإجمالي</b>

ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩							التقييم
	مؤسسات			أفراد				
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
٢٣,٢٩١,١٩٤	٤,٧٥٠,٥٩٢	٤,٠٢٩,٣٦٢	١٤,١٠٦,١٧٢	٢٣,٣٨٧	١٨٧,٥١٦	١٧,٥٨٠	١٧٦,٥٨٥	١- جيدة
٢,٠٠٣,١٥٨	٤٦٤,٥٢٢	٩٦٠,٨١٤	٥٧٧,٨٢٢	-	-	-	-	٢- المتابعة العادية
<b>٢٥,٢٩٤,٣٥٢</b>	<b>٥,٢١٥,١١٤</b>	<b>٤,٩٩٠,١٧٦</b>	<b>١٤,٦٨٣,٩٩٤</b>	<b>٢٣,٣٨٧</b>	<b>١٨٧,٥١٦</b>	<b>١٧,٥٨٠</b>	<b>١٧٦,٥٨٥</b>	<b>الإجمالي</b>

قروض وتسهيلات للعملاء توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات آخر تفيد عكس ، وتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي

ألف جنيه مصري						٣٠ يونيو ٢٠٢٠
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات			أفراد		التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات التمان	
٥,١٥٩	-	٥,١٥٩	-	-	-	متأخرات حتى ٣٠ يوم
-	-	-	-	-	-	متأخرات من ٣٠ إلى ٦٠ يوم
-	-	-	-	-	-	متأخرات من ٦٠ إلى ٩٠ يوم
٥,١٥٩	-	٥,١٥٩	-	-	-	الإجمالي

ألف جنيه مصري						٣٠ يونيو ٢٠١٩
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات			أفراد		التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
١٢٥,٨١٤	٤٢,٥٨٨	٨٠,١٤٥	٢,٩١٦	١٦٥	-	متأخرات حتى ٣٠ يوم
٢٢,٤٨٩	-	٢٢,٤٥٧	-	-	٣٢	متأخرات من ٣٠ إلى ٦٠ يوم
٣٦,٨٤١	-	٣٦,٨٢٦	-	-	١٥	متأخرات من ٦٠ إلى ٩٠ يوم
١٨٥,١٤٤	٤٢,٥٨٨	١٣٩,٤٢٨	٢,٩١٦	١٦٥	٤٧	الإجمالي

## قروض وتسهيلات للعملاء محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ٧٥٥,٤٩٥ ألف جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٧٦٨,٨٦٣ ألف جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠١٩، وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة:

ألف جنيه مصري		٣٠ يونيو ٢٠٢٠				التقييم
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	مؤسسات		أفراد		
		قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات التمان	
٧٥٥,٤٩٥	٢٢٢,٧٣٦	٢٢٦,٠٧٠	٣٠٤,٣٢٣	١,٥٨٥	٧٨٠	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
٧٥٥,٤٩٥	٢٢٢,٧٣٦	٢٢٦,٠٧٠	٣٠٤,٣٢٣	١,٥٨٥	٧٨٠	الإجمالي
ألف جنيه مصري		٣٠ يونيو ٢٠١٩				التقييم
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	مؤسسات		أفراد		
		قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات التمان	
٧٦٨,٨٦٣	٢٣٠,٥٦٦	٨٧,٣٣٨	٤٤٩,٣٩٦	١,٥٦٣	-	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
٧٦٨,٨٦٣	٢٣٠,٥٦٦	٨٧,٣٣٨	٤٤٩,٣٩٦	١,٥٦٣	-	الإجمالي

**قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها**

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء . وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التي تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ ٩٨,٩٦٥ مليون جنيهه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

**٦-١ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى**

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية ، بناء علي تقييم ستاندرد أند بورز وما يعادله

**القيمة بالألف جنيهه مصري**

٣٠ يونيو ٢٠١٩		٣٠ يونيو ٢٠٢٠		استثمارات في أوراق مالية
استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	
٢,٩٤١,٠٧٧	٩,٥٥٥,٧٢٥	٥,١٥٣,٣٠٥	٨,٥٤٨,٨٥٧	تقييم B
٢,٩٤١,٠٧٧	٩,٥٥٥,٧٢٥	٥,١٥٣,٣٠٥	٨,٥٤٨,٨٥٧	الإجمالي

## ٨.١ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

## - القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية، عند اعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	
٣,٨٧٩,٦٧٢	١٥,٦٤٤	٩١,٨٨٧	٣,٧٧٢,١٤٢	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
(١٢,٥٥٠)	-	-	(١٢,٥٥٠)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٤,٦٦١,٥٢٤	-	-	٤,٦٦١,٥٢٤	ارصدة لدى البنوك
٨,٥٨٤,٣٣٢	-	-	٨,٥٨٤,٣٣٢	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
(٣٥,٤٧٥)	-	-	(٣٥,٤٧٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
				قروض وتسهيلات للعملاء :
				قروض لافراد:
٢٥١,٤٨٥	٩,١٥٩	٨٦,٠٢٥	١٥٦,٣٠٠	حسابات جارية مدينة
٢٦,٨٦٨	٦٥١	٥,١٩٩	٢١,٠١٨	بطلقات ائتمان
٩٩٥,٤٣٨	٥٢,٦٣٧	٣٣٨,٧١٣	٦٠٤,٠٨٨	قروض شخصية
٤٠,٠١٣	-	٨,٠٤٧	٣١,٩٦٦	قروض عقارية
				قروض لمؤسسات:
١٨,٥٠١,٧٧٨	٢٢٣,٦٨٢	٤,١٢٤,٢٦٥	١٤,١٥٣,٨٣٠	حسابات جارية مدينة
٧,٣٤٦,٥٠٠	١٠,٩٠٤	٤٠١,٠٤٢	٦,٩٣٤,٥٥٤	قروض مباشرة
٥,١٩٥,٦٦١	٢٦,١٩٩	١٠,٢٥٤	٥,١٥٩,٢٠٨	قروض مشتركة
(١٥,٨٣١)	-	(١,٨٩٦)	(١٣,٩٣٥)	قروض أخرى
(١,٠٤٤,٠٧٥)	(٣,٥٥٩)	(١٤٧,٢٣٧)	(٨٩٣,٢٧٨)	يخصم : إيرادات تحت التسوية
٢٩,٦٠٧	-	-	٢٩,٦٠٧	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(٥٣٤)	-	-	(٥٣٤)	قروض وتسهيلات للبنوك
				يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٤,٠٧٦,٧٩٩	-	-	٤,٠٧٦,٧٩٩	استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر:
(١١,٢٣٣)	-	-	(١١,٢٣٣)	- أدوات دين
				يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١,٠٨٧,٧٤٠	-	-	١,٠٨٧,٧٤٠	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
٧٢٢,٤٥٩	١,٣١٤	١٢,٥٦٢	٧٠٨,٥٨٢	- أدوات دين
				أصول أخرى (إيرادات مستحقة)
٥٤,٢٨٠,١٧٨	٣٣٦,٦٣١	٤,٩٢٨,٨٦٠	٤٩,٠١٤,٦٨٧	الإجمالي

- قطاعات النشاط  
 يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

الف جنيه مصري	أنشطة أخرى	قطاع عالم خارجي	قطاع خاص	قطاع حكومي	
الإجمالي					
٣,٨٧٩,٦٧٢	-	-	-	٣,٨٧٩,٦٧٢	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
(١٢,٥٥٠)	-	-	-	(١٢,٥٥٠)	يخصم منه : مخصص خسائر الأثمانية المتوقعة
٤,٦٦١,٥٢٤	-	٨٩٧,٧٧٨	٢١٥,٧٦٨	٢,٥٤٧,٩٧٨	ارصدة لدى البنوك
٨,٥٨٤,٣٣٢	-	-	-	٨,٥٨٤,٣٣٢	أذون خزائن وأوراق حكومية أخرى
(٣٥,٤٧٥)	-	-	-	(٣٥,٤٧٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الأثمانية المتوقعة
					قروض وتسهيلات للعملاء :
					قروض لافراد:
٢٥١,٤٨٥	٢٥١,٤٨٥	-	-	-	حسابات جارية مدينة
٢٦,٨٦٨	٢٦,٨٦٨	-	-	-	بطلقات ائتمان
٩٩٥,٤٣٨	٩٩٥,٤٣٨	-	-	-	قروض شخصية
٤٠,٠١٢	٤٠,٠١٢	-	-	-	قروض عقارية
					قروض لمؤسسات:
١٨,٥٠١,٧٧٨	٢٢٨,٣٧٥	-	١٧,٩١٠,١٧١	٢٦٣,٢٣١	حسابات جارية مدينة
٧,٣٤٦,٥٠٠	-	-	٧,٣٣٨,٧٠٤	٧,٧٩٦	قروض مباشرة
٥,١٩٥,٦٦١	-	-	٢,٢٠٨,٥٢٧	٢,٩٨٧,١٣٤	قروض مشتركة
(١٥,٨٣١)	-	-	(١٥,٨٣١)	-	يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١٠,٤٤,٠٧٥)	(١٥,١٦٩)	-	(٩٨٩,٢٨٨)	(٣٩,٦١٨)	يخصم منه : مخصص خسائر الأثمانية المتوقعة
٢٩,٦٠٧	-	٢٩,٦٠٧	-	-	قروض و تسهيلات للبنوك
(٥٣٤)	-	(٥٣٤)	-	-	يخصم منه : مخصص خسائر الأثمانية المتوقعة
					استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشاهما :
٤,٠٧٦,٧٩٩	-	-	-	٤,٠٧٦,٧٩٩	- أدوات دين
(١١,٢٣٣)	-	-	-	(١١,٢٣٣)	يخصم منه : مخصص خسائر الأثمانية المتوقعة
					استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
١,٠٨٧,٧٤٠	-	-	-	١,٠٨٧,٧٤٠	- أدوات دين
٧٢٢,٤٥٩	٧٢٢,٤٥٩	-	-	-	أصول أخرى (إيرادات مستحقة)
٥٤,٢٨٠,١٧٨	٢,٢٤٩,٤٧٠	٩٢٦,٨٥١	٢٦,٦٦٨,٠٥١	٢٤,٤٣٥,٨٠٦	الإجمالي

#### ب) خطر السوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر. ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة ، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين ، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلباً على قيم استثمارات البنك المحفوظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

#### ب/١) أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

- يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأوراق المالية ، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، وتوظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي ، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغيير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.
- ويطبق البنك الاسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظه المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق على حده ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقاً للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.
- كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظه لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا احتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الاقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن

#### إختبارات الضغوط (Stress Testing)

- تعطي اختبارات الضغط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، لاختبار حساسية سعر العائد ، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً

#### ب/٢) خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً وبلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة النقدية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها

#### ب/٣) خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

### ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بالتبائعات الإقراض.

### د- إدارة رأس المال

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: -
  - الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
  - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
  - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية ( البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية ) يومياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

**ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:**

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪.

**ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:**

**الشريحة الأولى:** وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع ( بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة ) والأرباح المحتجزة والاحتياطات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

**الشريحة الثانية:** وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها ) و ٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض ( الودائع ) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ. ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل ٢
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
٥,٥٤١,٩٧٥	٦,٢٢٩,٩٨٢	<b>رأس المال</b>
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠	رأس المال المصدر ومدفوع
٤٤٩,٨٩٠	٧٠٥,٨٤٥	الاحتياطيات
٢٧١,٢٣٠	-	احتياطي مخاطر معيار IFRS٩
٩٢٣,٦٧١	١,٣٣٤,٨٤٤	الأرباح المحتجزة
-	٢٥٧,٤٠٤	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
٨٤٠,٥٩١	٨٦١,٦٦٧	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
٥٩	٣٦	حقوق الأقلية
(١١٤,٢٠١)	(١٠٨,١١٤)	إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى
<b>٥,٠٩٩,٢٤٠</b>	<b>٥,٧٧٩,٦٨٢</b>	<b>إجمالي الشريحة الأولى</b>
		الشريحة الثانية (رأس المال المسند)
١٠,٠٩٨	١٠,٠٩٨	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
٩,١١٧	-	٤٥% من احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة
١١,٥٩٩	-	٤٥% من احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال القيمة العادلة بالدخل الشامل الاخر
٤٢٢,٢٥١	٤٤٥,٥٥١	مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة
(١٠,٣٣١)	(٨,١٩٧)	إجمالي الاستبعادات من الشريحة الثانية
<b>٤٤٢,٧٣٥</b>	<b>٤٤٧,٤٥٢</b>	<b>إجمالي الشريحة الثانية</b>
		<b>الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر:</b>
٣٣,٧٨٠,٠٦٢	٣٩,٢٤٨,٢٤٢	إجمالي مخاطر الائتمان
٥٩١,٤٩٤	-	قيمة التجاوز لاكثر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر
٤٠٦,١٤٨	٣٣٠,٤٩٧	إجمالي مخاطر السوق
٢,٥٨٠,٨٥٣	٣,١٣٥,٢٥٠	إجمالي مخاطر التشغيل
<b>٣٧,٣٥٨,٥٥٧</b>	<b>٤٢,٧١٣,٩٨٩</b>	<b>إجمالي</b>
<b>١٤,٨٣%</b>	<b>١٤,٥٩%</b>	معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعم التحوطية مع الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل (%)

بناء على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزي المصري بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمّل بسيط ومبشّر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر، وتعرضي فعليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي، وتشير نسبة الرافعة المالية إلى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالي أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٢%، ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية في ٣١ مارس ٢٠٢٠.

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):
٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠	رأس المال المصدر ولمدفوع
٤٤٩,٨٩٠	٧٠٥,٨٤٥	الاحتياطيات
-	٢٥٧,٤٠٤	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
٢٧١,٢٣٠	-	احتياطي مخاطر معيار IFRS٩
٩٢٣,٦٧١	١,٣٣٤,٨٤٤	الأرباح المحتجزة
٨٤٠,٥٩١	٨٦١,٦٦٧	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
٥٩	٣٦	حقوق الأقلية
(١١٤,٢٠١)	(١٠٨,١١٤)	إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي
٥,٠٩٩,٢٤٠	٥,٧٧٩,٦٨٢	إجمالي الشريحة الأولى
		التعرضات داخل وخارج الميزانية:
٥١,٣٥١,٨٨٠	٥٧,١٢٢,٩٣٦	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
٤,٧٧٠,٠٩٢	٥,٤٤٧,٥٤٤	إجمالي التعرضات خارج الميزانية
٥٦,١٢١,٩٧٢	٦٢,٥٧٠,٤٨٠	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
٩,٠٩%	٩,٢٤%	نسبة الرافعة المالية (%)

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد التقييم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإبثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

**٥- صافي الدخل من العائد**

الثلاثة أشهر المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٧٣٧,٧٣٣	٨٦٢,٦٤٧	٣,٢١٠,٧٨٧	٣,١٥٢,٧٣٦	عائد القروض والائرادات المشابهة من :
٢٢٠,١٦٢	٢٩١,٧٢٨	٩٧٨,١١٣	١,١٤١,٥٢٠	- قروض وتسهيلات للعملاء
١٧١,٤٢٧	١١٢,٨٠٥	٥٧٢,١٨١	٤٤٩,٨٣٢	- أذون الخزانة
-	١٢	-	٢٤٦	- سندات الخزانة
٢٢,٣٢٥	١٨٦,٥٩٠	٧٨٧,٠٤٤	٧٦٣,٠١٨	- سندات الشركات
(١٠,٢٥٦)	٢,٤٨٣	٤,٤٢٠	١٦,٨٦٠	- ودائع وحسابات جارية
١,١٤١,٣٩١	١,٤٥٧,٢٦٥	٥,٥٥٢,٥٤٥	٥,٥٢٤,٢١٢	- أخرى
				إجمالي
				تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:
				ودائع وحسابات جارية:
(٥٤,٢٢٦)	(١٠٣,٤٢٦)	(٣٢٦,٣١١)	(٣٩٩,٦٠٦)	- للبنوك
(٦٧٨,٦٢٢)	(٨٦٣,٦٨١)	(٣,٢٠١,٤٨١)	(٣,٢٤٤,٣٣٧)	- للعملاء
(١٠,٨٦٤)	(١١,٢٣٢)	(٥٠,٢٢٨)	(٦٩,٩١٣)	- قروض أخرى
(٢,٢٠٣)	(٦,٦٦٤)	(٩,١٦٧)	(٧,١٣٦)	- عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء
(٧٤٥,٩١٥)	(٩٨٥,٠٠٣)	(٣,٥٨٧,١٨٧)	(٣,٧٢٠,٩٩٢)	إجمالي
٣٩٥,٤٧٦	٤٧٢,٢٦٢	١,٩٦٥,٣٥٨	١,٨٠٣,٢٢٠	صافي

**٦- صافي الدخل من الاتعاب والعمولات**

الثلاثة أشهر المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٦٩,١٤٩	٧٧,٩٨٨	٣١٦,٤٥٨	٣١٩,٥٠٧	ايرادات الاتعاب والعمولات :
٤٧٠	٢٣٥	١,٨٤٩	٧١١	- الاتعاب والعمولات المرتبطة بالانتماء
٢٢,١٢٥	٢٤,٤٧٠	٥٨,٨١٢	٦١,٥٦٤	- اتعاب أعمال الأمانة والحفظ
٩١,٧٤٤	١٠٢,٦٩٣	٣٧٧,١١٩	٣٨١,٧٨٢	- اتعاب أخرى
				إجمالي
				مصروفات الاتعاب والعمولات
(٥,٢٤٤)	(٧,٨٠٩)	(٣٧,٥٦٣)	(٣٧,٥٤٦)	- اتعاب أخرى مدفوعة
(٥,٢٤٤)	(٧,٨٠٩)	(٣٧,٥٦٣)	(٣٧,٥٤٦)	إجمالي
٨٦,٥٠٠	٩٤,٨٨٤	٣٣٩,٥٥٦	٣٤٤,٢٣٦	صافي

٧- توزيعات أرباح	الثلاثة أشهر المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في
	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
	(٧,٣٦٨)	٣,٠٥٩	١١,٢٥٢	٢٢,١٩٦
- استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر				
	(٧,٣٦٨)	٣,٠٥٩	١١,٢٥٢	٢٢,١٩٦

٨- صافي دخل المتاجرة	الثلاثة أشهر المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في
	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
- أرباح للتعامل في العملات الأجنبية				
- أرباح (خسائر) تقييم عقود صرف آجلة				
- أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات				
- أرباح بيع استثمارات مالية بفرض المتاجرة				
- فروق تقييم استثمارات مالية بفرض المتاجرة				
اجمالي دخل المتاجرة	٢٨,٦٥٤	٣٢,٧٩١	١١٩,٦٨٤	٨٦,٣٦٨
	١٥٥	٦٨	(٣٢٧)	(١٥,٣٩٩)
	٤,٨٧٤	٦٣٥	١٦,٥٣٥	٥,٢١١
	١,٤٦٣	٤٠٠	١,١١٠	٦٧٧
	٣٥,١٤٦	٣٣,٨٩٤	١٣٦,٩٩٢	٧٦,٥٩١

٩- عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان	الثلاثة أشهر المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في
	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لائتمان				
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لائتمان الخزانة الحكومية				
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لائتمان الخزانة الحكومية				
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لتروض و تسهيلات البنوك				
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك				
- الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المعينة الأخرى				
	(٢٢,٧٤٩)	(١١٥,٨٩١)	٧٤,٩٣٦	(١٩٣,٣١٥)
	.	.	٧,١٣٨	.
	(٤,٠٥٧)	.	(٩,٦٤٩)	.
	(١٤٤)	.	(٤٩١)	.
	(٥٥٨)	.	(٥٥٨)	.
	١٨	.	(٤)	.
	-٢٧,٩٩٠	(١١٥,٨٩١)	٧١,٣٧٢	(١٩٣,٣١٥)

١٠- مصروفات ادارية	الثلاثة أشهر المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في
	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
- اجور ومرتببات	١٣٣,٣٠٧	٩٠,٢٤٢	٤٦٣,٢٦٠	٣٢٨,٧٦٦
- تلميذات اجتماعية	٥,١٣٩	٤,٣٥٩	١٩,٨٤٥	١٥,٤٣٥
- نظم الاشتراكات المحددة	٨,١٨٢	٦,١٠٣	٢٨,٤٢٥	٢٢,٨٠٨
- نظم المزايا المحددة	١٠,٩٩٦	٨,٣٦٣	٥٠,١٩٧	٣٨,٤٩١
- مصروفات العمليات	(٤٩,١٢٣)	(١١,٧٣٩)	(١٤٩,٨٨١)	(٩٥,٠٦٠)
- مصروفات الاتصالات	(٥٦٠)	(٥,٧٤٩)	(١٧,٦٣١)	(١٨,٧٥١)
- مصروفات الاعمال	(١٢,٢٩٨)	(١٣,٦٣٥)	(٧٠,١١٥)	(٥٠,٤٤١)
- مصروفات الادوات الكتابية والمطبوعات	٢,٣٨٥	(١,٥٠٧)	(٥,٧٤٤)	(٦,٦٨٥)
- مصروفات الخدمات	(٣١,٥٤٠)	(٤٩,٣٢٠)	(١٣٩,٨٦٢)	(١٣٣,١٩٠)
- مصروف اهلاك الاصول	(٣١,٠١٤)	(٢٤,٤٠٣)	(١١٠,٥١٧)	(٨٣,٤٣٧)
الاجمالي	(٢٧٩,٧٧٤)	(٢١٥,٤٢٠)	(١,٠٥٥,٤٧٧)	(٧٩٣,٠٦٤)

\* المتوسط الشهري لإجمالي المرتببات والمكافآت التي تقاضاها أكبر عشرون موظف بالبنك عن السنة المالية من ١ يوليو ٢٠١٩ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ يبلغ ٣,١٦٧ ألف جنيه مصري

السنة المالية المنتهية في	الثلاثة اشهر المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	الثلاثة اشهر المنتهية في	
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	١١ - إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى :
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٢٥,٠٦٦	٩٧٧	٢٠,٧٥٧	(١١,٤٠٢)	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المربوة عند نشأتها بالقيمة المعادلة من خلال الأرباح والخسائر
٥٨,٧١١	١٤,٥٧٠	٥١,٣٣٤	١٠,٧٣٨	إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير
٩٥	١٤	٧٣	٢٠	إيرادات خدمات قانونية
(٥٦,٤٨٩)	١٠,٧٠١	(٢٨,٢٧١)	١٧,٤٤٤	(عبء) رد مخصصات أخرى
-	-	(١٥,٥٤٩)	(١٢,٠١٠)	(عبء) رد مخصص التزامات مزايا التقاعد
١٦٦,٣٥٨	-	٤٣٦	٤٥	أرباح (خسائر) رأسمالية
٢٩,٠٩٥	١٣,٧٥٧	١٤,٠٩٩	٣٠٠	إيرادات متنوعة
(٣,٧٢٣)	(١,٨٢٦)	(٥,٥٤٧)	١,٠٢٦	مصروفات متنوعة
<u>٢١٩,١٠٣</u>	<u>٣٨,١٩٣</u>	<u>٣٧,٣٢٥</u>	<u>٥,١٦١</u>	

## ١٢ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٧٧,٥٥١	٢١٩,٢١٧	- نقدية
٣,٣٩٢,٨٩١	٣,٦٦٠,٤٥٦	- أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
-	(١٢,٥٥٠)	- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:
<u>٣,٦٧٠,٤٤٢</u>	<u>٣,٨٦٧,١٢٣</u>	الإجمالي
١,١٣٩,٤٧٩	١,١٣٥,٧١٤	- أرصده ذات عائد
٢,٥٣٠,٩٦٣	٢,٧٣١,٤٠٩	- أرصده بدون عائد
<u>٣,٦٧٠,٤٤٢</u>	<u>٣,٨٦٧,١٢٣</u>	

\* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزي الودعية الدولارية في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي (١٠%) ، والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (٢٠ أغسطس ٢٠٢٠)

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٥٧,٩٩٧	٣٧٩,٣٧١	- حسابات جارية
٦,٥٨٢,٣٩٥	٤,٢٨٢,١٥٣	- ودائع
<u>٦,٨٤١,٣٩٢</u>	<u>٤,٦٦١,٥٢٤</u>	الإجمالي
٥,٢٥٦,٩٨٢	٣,٥٤٧,٩٧٨	- البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
٦٠٢,٨٤٠	٢١٥,٧٦٨	- بنوك محلية
٩٨١,٥٦٩	٨٩٧,٧٧٨	- بنوك خارجية
<u>٦,٨٤١,٣٩٢</u>	<u>٤,٦٦١,٥٢٤</u>	الإجمالي
٢٥٧,٩٩٧	٣٧٩,٣٧١	- أرصدة بدون عائد
٦,٥٨٢,٣٩٥	٤,٢٨٢,١٥٣	- أرصدة ذات عائد متغير
<u>٦,٨٤١,٣٩٢</u>	<u>٤,٦٦١,٥٢٤</u>	الإجمالي
<u>٦,٨٤١,٣٩٢</u>	<u>٤,٦٦١,٥٢٤</u>	- أرصدة متداولة

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	١٤- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٩,٥٥٥,٧٢٥	٨,٦٠٧,٢٣٨	- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
-	(٢٢,٩٠٦)	- عمليات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء
-	(٣٥,٤٧٥)	- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:
<u>٩,٥٥٥,٧٢٥</u>	<u>٨,٥٤٨,٨٥٧</u>	<b>الإجمالي</b>
		وتتمثل أذون الخزانة في:
٤٧,٤٧٥	٥٠٦,٦٧٥	- أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٨,٣٠٠	٢٩٤,٦٥٠	- أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٢,٣٣٠,٠٢٥	٤,٥١١,٠٧٥	- أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
٧,٥٨٠,٩٢٤	٣,٥٩٥,٧٨٢	- أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم
<u>٩,٩٦٦,٧٢٤</u>	<u>٨,٩٠٨,١٨٣</u>	<b>الإجمالي</b>
(٣٨٧,٦٦٩)	(٣٠٠,٩٤٥)	- يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد
<u>٩,٥٧٩,٠٥٥</u>	<u>٨,٦٠٧,٢٣٨</u>	<b>الإجمالي</b>
		- أذون خزانة مبيعة مع الالتزام بإعادة الشراء
(٢٢,٣٣٠)	(٢٢,٩٠٦)	- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:
-	(٣٥,٤٧٥)	<b>الصافي</b>
<u>٩,٥٥٥,٧٢٥</u>	<u>٨,٥٤٨,٨٥٧</u>	

- ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٤,٧٧٥ ألف جنيه مصري مرهون للبنك المركزي المصري مقابل التمويل العقاري ومبلغ ٢٨٧,٤٠٠ ألف جنيه مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧% في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

## ١٥- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	أدوات دين:
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	- سندات خزانة استحقاق ٢٠٢٣
١٦,٠٤٤	-	وثائق صناديق الاستثمار:
٢٠,٤٦٧	٣٦,٠٣٠	- صندوق البنك العقاري - ذات العائد التراكمي
<u>٤٦,٥١١</u>	<u>٣٦,٠٣٠</u>	<b>الاجمالي</b>

## ١٦ - قروض وتسهيلات للعملاء

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		<b>قروض لافراد:</b>
١٧٦,٥٧٤	٢٥١,٤٨٥	- حسابات جارية مدينة
١٧,٦٣٧	٢٦,٨٦٨	- بطاقات ائتمان
١٨٩,٢٤٤	٩٩٥,٤٣٨	- قروض شخصية
٢٦,٣٠٣	٤٠,٠١٣	- قروض عقارية
		<b>قروض لمؤسسات:</b>
١٥,٠٥٠,٦٨٧	١٨,٥٠١,٧٧٧	- حسابات جارية مدينة
٥,٢٩٩,٦٤٥	٧,٣٤٦,٥٠٠	- قروض مباشرة
٥,٤٨٨,٢٦٩	٥,١٩٥,٦٦١	- قروض مشتركة
(٦,٢٦٧)	(١٥,٨٣١)	- يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١,١٤٥,٨٤٤)	(١,٠٤٤,٠٧٥)	- يخصم منه : مخصص خسائر الأثمانية المتوقعة
<b>٢٥,٠٩٦,٢٤٨</b>	<b>٣١,٢٩٧,٨٣٦</b>	<b>الصافي</b>

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢,٠٧٦	٢٩,٦٠٧	- أوراق تجارية مخصومة
٨٣,٥٢٩	-	- قروض للبنوك
<b>٨٥,٦٠٥</b>	<b>٢٩,٦٠٧</b>	<b>الاجمالي</b>
(٨١٩)	(٥٣٤)	- يخصم منه : مخصص خسائر الأثمانية المتوقعة
<b>٨٤,٧٨٦</b>	<b>٢٩,٠٧٣</b>	<b>الصافي</b>

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء  
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢٤٢,٨٠٧	٤٠١,٢٢٣	٦٢١,٣٩١	١,٢٦٥,٤٢٠
٢١,٦٨٤	-	-	٢١,٦٨٤
(٣٩,٩١٦)	٣٩,٩١٦	-	-
-	(١٦٠,١٢٧)	١٦٠,١٢٧	-
(٤١)	-	(١٣٩,٢٩٩)	(١٣٩,٣٤٠)
١٦,٧٣٠	-	-	١٦,٧٣٠
-	(٨٣,٦٢٠)	(١١,٧٤٧)	(٩٥,٣٦٧)
(١,٢٥٠)	(١٣,٤٠١)	(١٠,٤٠٠)	(٢٥,٠٥٢)
٢٤٠,٠١٤	١٨٣,٩٩٠	٦٢٠,٠٧١	١,٠٤٤,٠٧٥

الرصيد في أول العام  
عبء الإضمحلال  
المحول من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية  
المحول من المرحلة الثانية للمرحلة الثالثة  
المستخدم من المخصصات خلال الفترة  
متحصلات من ديون سبق اعدامها  
رد عبء الإضمحلال  
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)  
الرصيد في نهاية السنة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك  
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٩١٣	-	-	٩١٣
(٨٢٦)	٤٩٦	-	(٣٣٠)
(٨٧)	٣٨	-	(٤٩)
-	٥٣٤	-	٥٣٤

الرصيد في أول العام  
عبء الإضمحلال  
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)  
الرصيد في نهاية السنة المالية

\* تم تعديل ارقام الأرصدة الافتتاحية لمخصص قروض و تسهيلات العملاء و البنوك بمبلغ ١١٩,٦٧٠ ألف جنيه مصري قيمة أثر تطبيق معيار IFRS٩

٣٠ يونيو ٢٠١٩

غير منتظم	منتظم	إجمالي
٩٣٣,١٥٦	٣٣١,٦٠٦	١,٢٦٤,٧٦٢
-	١٩٣,٣١٥	١٩٣,٣١٥
-	٦,٦٢٨	٦,٦٢٨
(١٠٠,٦٠٢)	(٢,٣٠٤)	(١٢,٩٠٦)
(٢٨,٧٧٤)	(٩,٤١٣)	(٣٨,١٨٧)
(٢٦٦,٩٤٩)	-	(٢٦٦,٩٤٩)
٦٢٦,٨٣١	٥١٩,٨٢٢	١,١٤٦,٦٥٣

رصيد المخصص في أول السنة المالية  
المكون خلال السنة المالية  
متحصلات من قروض سبق اعدامها وتسويتها  
إعادة التويب بين المخصصات  
فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية  
المستخدم من المخصص  
رصيد المخصص في آخر السنة المالية

#### ١٧- المشتقات المالية

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد إرتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك مع (أى عقود مبادلة عوائد وعملات). ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الائتمان للبنك في التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في أداء التزاماتها. ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة ونسبة من المبالغ التعاقدية وللمراقبة على خطر الائتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض

المبلغ التعاقدى/ الافتراضى	القيم العادلة
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٤٠,٣٤٦	٢٠٥
٤٠,٣٤٦	٢٠٥

عقود مبادلة عملات  
إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المالية

**١٨ - استثمارات مالية**

٢٠ يونيو ٢٠١٩	٢٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١,١٩٨,١٥٢	٤,٠٦٥,٥٦٦	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:
		- مدرجة في السوق
		- أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :
	٢٩,٣٤١	- وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة
٣٨٨,٤٢١	٤٧٢,٨٥٤	- غير مدرجة في السوق
١,٥٨٦,٥٧٣	٤,٥٦٧,٧٦١	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)
		استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
		أدوات دين :
١,٧٢٦,٨٨١	١,٠٨٧,٧٤٠	- مدرجة في السوق
٤٥,٠٠٠	-	شهادات استثمار قناة السويس
		وثائق صناديق الاستثمار:
١٥,٠٠٠	-	- وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة
١,٧٨٦,٨٨٢	١,٠٨٧,٧٤٠	إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)
٣,٣٧٣,٤٥٤	٥,٦٥٥,٥٠١	إجمالي استثمارات مالية (٢+١)
٢,٩٢٥,٠٣٣	٥,١٨٢,٦٤٦	- أرصدة متداولة
٤٤٨,٤٢١	٤٧٢,٨٥٤	- أرصدة غير متداولة
٣,٣٧٣,٤٥٤	٥,٦٥٥,٥٠٠	
٢,٩٧٠,٠٣٣	٥,١٥٣,٣٠٥	أدوات دين ذات عائد ثابت
٢,٩٧٠,٠٣٣	٥,١٥٣,٣٠٥	

\* تم تقييم الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر (اسهم شركات) و الغير مسجلة بالبورصة المالية و لا يوجد عليها تعامل نشط بأحد الطرق الفنية المقبولة و ذلك لتحديد قيمتها العادلة

\* بتاريخ ٢٠١٦\٥\٥ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٧٠١,٣٢١,٦٢٤ جم من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

\* بتاريخ ٢٠١٦\٧\٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٨٨٣,٥٤٣,١١٩ جم من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

\* بتاريخ ٢٠١٦\١٠\٢٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ١,٦٥٠,٤١٠,٠٨٥ جم من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ

\* بتاريخ ٢٠١٦\١١\٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات شركات) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٥٤,٤٥٨,١٢٣ جم من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
١,١٢٢,٠٢٥	١,٠٨٧,٧٤٠	سندات حكومية

تبلغ خسائر القيمة العادلة التي كان سيتمترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ ٣٤,٢٨٥ الف جم، وذلك من تاريخ إعادة التبويب

(القيمة بالالف الجنيه المصري)			
الاجملى	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣,٦٦٦,٧٨١	٢,١٨٤,٧٩٠	١,٤٦١,٩٩١	الرصيد في اول السنة المالية (٢٠١٨/٠٧/٠١)
٤٢٣,٠٤١	٨,٦٣٩	٤٩٤,٤٠٣	إضافات
(٦١١,٥٩١)	(٤١٣,٨٦٦)	(١٩٧,٧٢٥)	استبعادات (بيع / استرداد)
(٤,٥٦٥)	-	(٤,٥٦٥)	التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفرية
(٩,٣٧٢)	-	(٩,٣٧٢)	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية
(١١,٢٨٧)	٧,٣١٩	(١٨,٦٠٦)	أرباح ( خسائر) التغير في القيمة العادلة
(٥٩,٥٥٣)	-	(٥٩,٥٥٣)	عبء خسائر الاضمحلال
٣,٣٧٢,٤٥٤	١,٧٨٦,٨٨١	١,٥٨٦,٥٧٣	الرصيد في آخر السنة المالية (٢٠١٩/٠٦/٣٠)
٣,٣٧٢,٤٥٤	١,٧٨٦,٨٨١	١,٥٨٦,٥٧٣	الرصيد في أول السنة المالية (٢٠١٩/٠٧/٠١)
١٦,٣٢١	(١٥,٠٠٠)	٣١,٣٢١	اثر إعادة التوبيع عند التطبيق الأول لمعيار IFRS ٩
(١,٤٤٢)	-	(١,٤٤٢)	اثر الخسائر الائتمانية المتوقعة عند التطبيق الأول لمعيار IFRS ٩
٣,٣٨٨,٣٣٣	١,٧٧١,٨٨١	١,٦١٦,٤٥٢	الرصيد بعد التعديل في ١ يوليو ٢٠١٩
٢,٩٢٠,٥٦٢	-	٢,٩٢٠,٥٦٢	إضافات
(٨٨٢,٧٥٦)	(٦٩٥,٨٦٧)	(١٨٦,٨٨٩)	إستبعادات (بيع / استرداد)
٥,٠٧٤	-	٥,٠٧٤	التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفرية
١٤,٨٩٨	-	١٤,٨٩٨	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية
٢٠٠,٥٨٠	٧,٨٨١	١٩٢,٦٩٨	أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة
٨,٦٠٣	٣,٨٤٣	٤,٧٦٠	استهلاك علاوة الخصم و الإصدار
(٩,٧٩٤)	-	(٩,٧٩٤)	(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥,٦٥٥,٥٠٠	١,٠٨٧,٧٤٠	٤,٥٦٧,٧٦١	الرصيد في آخر السنة المالية ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

أرباح ( خسائر ) استثمارات مالية			
الاجملى	الثلاثة اشهر المنتهية في	الاجملى	الثلاثة اشهر المنتهية في
ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩	ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
٤,٩٠٣	٣,٨٠٩	-	-
(٥٩,٥٥٣)	٦,١٠١	-	-
-	-	٣,٤٢٤	-
(٥٤,٦٥٠)	٩,٩١٠	٣,٤٢٤	٠

١٩ استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة :			
نسبة المساهمة	٣٠ يونيو ٢٠١٩	نسبة المساهمة	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
%	ألف جنيه مصري	%	ألف جنيه مصري
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥

\* شركة فيلة للفنادق العائمة هي احدى الشركات الشقيقة لشركة كابيتال القابضة و لا يتم تجميعها نظرا لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة التي تتطلبها أسس تجميع القوائم

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٢٠- أصول غير ملموسة
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٩,٧٨٢	٦٨,٣٦٣	القيمة الدفترية في اول السنة المالية
٢٨,٥٨١	٣٣,٩٣٥	الاضافات
-	(٣٧٩)	الاستبعادات
٦٨,٣٦٣	١٠١,٩١٩	صافي القيمة الدفترية اخر السنة المالية (١)
٣٥,٩٣٥	٤٩,٣٥٤	مجمع الاستهلاك اول السنة المالية
١٣,٤١٩	١٥,٢٧٤	استهلاك السنة المالية
-	(٣٧٩)	مجمع استهلاك الاستبعادات
٤٩,٣٥٤	٦٤,٢٤٩	مجمع الاستهلاك في اخر السنة المالية (٢)
١٩,٠٠٩	٣٧,٦٧٠	صافي القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في اخر السنة المالية (٢-١)

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٢١- أصول أخرى
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤٤٨,٨٥٣	٧٢٢,٤٥٧	عوائد مستحقة
٢٥,١٣٧	٢٧,٩٠١	مصروفات مقدمة
٥٣٣,٨٥٤	٨٣٥,١٨٧	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٤٣,٣٢٥	٣٧٨,٧٦١	أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*
٥,٤٠٣	٧,٨٤٢	تأمينات وعهد
٩٩,٥٩٦	١٢٧,٤٧٢	أصول تحت التسوية
٦,٨٠٩	١٤٠	عمولات تحت التحصيل
٥,٢٨٢	٦٨٣	استهلاك سندات
١,١٦٨,٢٥٩	٢,١٠٠,٦٣٣	الإجمالي

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١١٨,٢٧٨	٤٧١,٤٩٠	عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل
٧٤,٣٣٣	٣١,٨١٠	عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك
٢٥٦,٢٤٢	٢١٩,١٥٧	عوائد مستحقة عن استثمارات مالية
٤٤٨,٨٥٣	٧٢٢,٤٥٧	الإجمالي

## المشروعات تحت التنفيذ

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤٠٩,٣٤٠	٥٣٣,٨٥٦	الرصيد في بداية السنة
٣٩٤,٩٥٦	٣٥٠,٢٨٥	الإضافات خلال السنة
(٢٧٠,٤٤١)	(٤٨,٩٥٤)	المحول إلى الأصول الثابتة
<u>٥٣٣,٨٥٥</u>	<u>٨٣٥,١٨٧</u>	الرصيد في نهاية السنة

تُثبت الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون بالقيمة التي آلت بها للبنك التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول في تاريخ لاحق للأيلولة عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا ما انخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافي إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى"

ألف جنيه مصري

الأصول الثابتة

-٢٢-

الإجمالي	أخرى	اثاث	أجهزة ومعدات	تجهيزات و تركيبات	وسائل نقل	نظم اية مكاملة	مبانى وانشاءات	اراضى	البيان
١,٠٤٢,٧٤٣	٣٤,٥٩٣	٣٨,٤٥٠	٥٦,٧٠٨	٣٠٢,٩٤٤	١٣,٥٥٠	١١٨,٥٢٠	٣٦٤,٦٤٥	١١٣,٣٣٣	الكلفة في اول السنة المالية (٣)
١٣٠,١٧٧	٧,٠٩٠	٥,٣٧٣	١٠,٥٩٢	٣٤,٥٤٩	١,٧٩٠	٣٥,٦٠١	٣٥,١٨٢	-	الإضافات خلال السنة المالية الإستبعادات خلال السنة المالية
(١,٩٢٧)	(١٢٠)	(٣٣٢)	(١,١٣٦)	(٢٧٠)	-	(٤,٤٩٥)	(٥٧٤)	-	الكلفة في آخر السنة المالية (١)
١,١٦٥,٩٩٣	٤١,٥٦٤	٤٣,٤٩١	٦٦,١٦٣	٣٣٧,٢٢٣	١٥,٣٤٠	١٤٩,٦٢٦	٣٩٩,٢٥٣	١١٣,٣٣٣	
٣٧٩,٦٩٢	٢٥,٢٤٢	٢١,٢٠٥	٣٢,٨٣١	١٤٢,٨١٩	٧,٩٣٤	٧٦,٣٩٤	٧٣,٢٦٧	-	مجمع الإهلاك في اول السنة المالية (٤)
٩٧,٤٤٧	٣,١٦٠	٢,٨١٥	٣,٧٧٩	٤٦,٩٨٢	١,٥٢١	٢٨,١٣٦	١١,٠٥٤	-	إهلاك السنة المالية
(٤,٠٥٣)	(١١١)	(١,٤٦٩)	١,٩٩٥	(٢٦٠)	٦٠	(٤,٤٨٨)	٢٢٠	-	مجمع إهلاك الإستبعادات
٤٧٣,٠٨٦	٢٨,٢٩٢	٢٢,٥٥١	٣٨,٦٠٥	١٨٩,٥٤٠	٩,٥١٥	١٠٠,٠٤٢	٨٤,٥٤٢	-	مجمع الإهلاك في اخر السنة المالية (٢)
٦٩٢,٩٠٧	١٣,٢٧٢	٢٠,٩٣٩	٢٧,٥٥٩	١٤٧,٦٨٣	٥,٨٢٥	٤٩,٥٨٥	٣١٤,٧١١	١١٣,٣٣٣	صافي الأصول في آخر السنة المالية (٢-١)
٦٦٣,٠٥١	٩,٣٥١	١٧,٢٤٥	٢٣,٨٧٧	١٦٠,١٢٥	٥,٦١٦	٤٢,١٢٦	٢٩١,٣٧٨	١١٣,٣٣٣	صافي الاصول في اول السنة المالية (٤-٣)

٢٣- استثمارات عقارية

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٢٠,٠٢١	٢٢٠,٠٢١	القيمة الدفترية في اول السنة المالية
-	-	الإضافات
-	-	الاستيعادات
٢٢٠,٠٢١	٢٢٠,٠٢١	القيمة الدفترية آخر السنة المالية (١)
-	-	مجمع الاهلاك اول السنة المالية
-	-	اهلاك الفترة
-	-	مجمع اهلاك الإستيعادات
-	-	مجمع الاهلاك في اخر السنة المالية (٢)
٢٢٠,٠٢١	٢٢٠,٠٢١	صافي الاستثمارات العقارية في اخر السنة المالية (٢-١)

٢٤- المخزون

قيمة الأرض المملوكة لشركة المصري للاستثمارات العقارية إحدى الشركات التابعة للبنك بشارع النزهة و التي تم تحويلها من الاستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للاستثمار العقاري الفترة رقم ٥٧ ب

٢٥- أصول / التزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخصائص الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخصائص الضريبية المرحلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية. وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

٣٠ يونيو ٢٠١٩		٣٠ يونيو ٢٠٢٠		
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
-	٧٤٤	-	١,٨٠٦	البنك
-	٨,٧٧٦	(٢,٢٧٧)	-	المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)
-	-	(٢,٢١٠)	-	الائثر الضريبي للفروق بين الاهلاك المحملي والاهلاك الضريبي
-	-	(٢,٢١٠)	-	فروق تقييم العملات الأجنبية للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل
(٤,٥١٢)	٩,٥٢٠	(٤,٥٨٧)	١,٨٠٦	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل / (التزام)
-	٥,٠٠٨	(٢,٧٨١)	-	صافي الضريبة التي ينشأ عنها ( التزام ) / أصل الشركات
(١٠,٣٨٢)	٢٦٢	(٩,٧٣٢)	٩٥	أصول / التزامات ضريبية مؤجلة
(١٠,٣٨٢)	٥,٢٧٠	(١٢,٥١٣)	٩٥	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل / (التزام)

قام البنك بأعداد دراسة ضريبية لتحديد حجم الضريبة المؤجلة وقد أسفرت الدراسة عن إلغاء الأصول الضريبية المؤجلة والخاصة بالأصول الثابتة و تكوين التزام ضريبية كما تم إعادة تويب ارقام المقارنة لتتفق مع قواعد اعداد و تصوير القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي و التي تنص على ضرورة اجراء مقاصة بين الأصول و الالتزامات الضريبية المؤجلة

٢٦- أرصدة مستحقة للبنوك

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٨	٢٨	حسابات جارية
٢,٣٣٤,١٦٩	٣,٩٣١,٣٦٣	<b>وإلح</b>
٢,٣٣٤,١٩٧	٣,٩٣١,٣٩١	
٢,٢٥٠,٦٦٨	٣,٦٨٩,٣١٥	بنوك محلية
٨٣,٥٢٩	٢٤٢,٠٧٦	بنوك خارجية
٢,٣٣٤,١٩٧	٣,٩٣١,٣٩١	
٢٨	٢٨	أرصدة بنون عقد
٢,٣٣٤,١٦٩	٣,٩٣١,٣٦٣	أرصدة ذات عقد
٢,٣٣٤,١٩٧	٣,٩٣١,٣٩١	
٢,٣٣٤,١٩٧	٣,٩٣١,٣٩١	أرصدة متداولة

## ٢٧- ودائع العملاء

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
١٦,٠٥٥,٨٢٠	٢١,٣٢٠,٧٣٧	ودائع تحت الطلب
١٧,٣٩٦,٣٢٧	١٤,٥٦٠,٤٩٤	ودائع لأجل وبإخطار
٥,٩٥٣,٨٧٦	٧,١٠٣,٦٣٨	حسابات التوفير وشهادات الادخار
٦٦٦,٥٦٥	٩٦٢,١٧٣	ودائع أخرى
٤٠,٠٧٢,٥٨٨	٤٣,٩٤٧,٠٤٢	الاجملى
٨,٨١٥,٧١٧	٩,٩٥٢,٢٥٣	ودائع افراد
٣١,٢٥٦,٨٧١	٣٣,٩٩٤,٧٨٩	ودائع مؤسسات
٤٠,٠٧٢,٥٨٨	٤٣,٩٤٧,٠٤٢	الاجملى
٤,١٤٢,٧٥٦	٢,٢٨٧,٨٣٤	بدون عائد
٣٤,٢٠٥,٨٥٨	٣٩,٨٦٧,٤٤٠	ذات عائد ثابت
١,٦٢٣,٩٧٤	١,٧٩١,٧٦٨	ذات عائد متغير
٤٠,٠٧٢,٥٨٨	٤٣,٩٤٧,٠٤٢	الاجملى

## ٢٨- أدوات دين مصدرة :

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بأصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري و اکتتب بنك الاستثمار القومى في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوي مقداره ٥% و تستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الوفاء بالتزاماتها

## ٢٩- قروض أخرى

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	سعر الفاصلة	تاريخ الاستحقاق	
٤١٧,٦٤٣	٣٨١,١٢٩	%٢,٦١	٢٨ ديسمبر ٢٠٢٠	قرض برنامج تمويل التجارة العربية
٢٢٠,٠٨٣	٢٩٩,٤٧٨	%٤,٣٠	٢٦ ابريل ٢٠٢٢	قرض برنامج التنمية الزراعية
٣٩١,٧٢٢	٢٨٧,٥٢٤	%٢,٧٠	١٥ سبتمبر ٢٠٢٣	قرض بنك الاستثمار الأوروبي
١,٤٥٦	٧,٠٠٠	%١,٧٥	٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤	اتفاقية الالتزام البيئي تحت إدارة البنك الاهلى المصرى
١٦٧,٠٥٧	١٦١,٣٨٤	%٥,٤٥	١٥ مارس ٢٠٢٦	قرض GREEN FOR GROWTH FUND
١٦٧,٠٥٧	٣٠٨,٠٩٧	%٤,٢٨	٥ يناير ٢٠٢٥	قرض صندوق سند
٢٦٢,٣٥٣	٢٦٥,٢١٦	%٣,٠٠	١ يوليه ٢٠٢٥	قرض مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧%
-	٢,٠٠٠	%١١,٠٠	١ اكتوبر ٢٠٢٦	قرض جهاز تنمية المشروعات
١,٦٢٧,٣٧١	١,٧١٢,٨٣٨			الاجملى
٤١٩,٠٩٩	٣٨١,١٢٩			ارصدة متداولة
١,٢٠٨,٢٧٢	١,٣٣١,٦٩٩			ارصدة غير متداولة
١,٦٢٧,٣٧١	١,٧١٢,٨٣٨			الاجملى

## ٣٠- التزامات أخرى

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
٣٤٧,٤٩١	٢٥٠,٨٢٤	عوائد مستحقة
٨,٧٩٨	١١,٤٨٤	ايرادات محصلة مقدماً
٥١٠,٠٦٠	٦٥,٥٠٦	مصروفات مستحقة
٦٦,٩٧٥	٦١,٩٦٥	ضرائب وتأمينات مستحقة
-	٢٠٠	دانئو توزيعات
٢٥٦,٢٤٠	٨٥٢,٥٤٢	خصوم تحت التسوية
١,١٨٩,٥٦٤	١,٢٤٢,٥٢١	الاجملى

٣١- مخصصات أخرى:  
30 يونيو 2020

البيان	الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال الفترة المالية	الرصيد في أول السنة المالية
مخصص مطالبات محققة (ضرائب)	٩٠,٨٥٨	٥٤,٣٠٨	٩٠,٨٥٨
مخصص قسما	٣,٣٠٤	٤,٧٣١	٣,٣٠٤
مخصص التكاليف عرضية سرحة أولى	١٤,٣٨٩	٢٩,١١٢	١٤,٣٨٩
مخصص التكاليف عرضية سرحة ثانية	٧٠	٢٢٣	٧٠
مخصص التكاليف عرضية سرحة ثالثة	٣,٠٩٦	٢٤٩	٣,٠٩٦
مخصص ارتباطات سرحة أولى	١٠٠,١٠٨	٢٣,٣١٥	١٠٠,١٠٨
مخصص ارتباطات سرحة ثانية	٢٣,٧٨٧	٤٩٩	٢٣,٧٨٧
المخصصات التقديرية لتأمين المستحقات والمستويات	٣١,٧٤٣	١٠,١٦٤	٣١,٧٤٣
الإجمالي	٢٨٦,٣٥٤	١٨٢,٦٠٢	٢٨٦,٣٥٤

تم تعديل رقم الرصيد الافتتاحي بمبلغ ١٠٥,١٧٦ ألف جنيه مصري قيمة اثر تطبيق IFRS٩

٣٠ يونيو ٢٠١٩

اليوم

البيان	٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
مخصص مطالبات محققة (ضرائب)	٧٨,٨٨١	٥١,٤٥٣
مخصص قسما	٣,٣٢٦	٧٨
مخصص التكاليف عرضية سرحة جيدة	٢٢,٥٠٩	١٠,١١٩
مخصص التكاليف عرضية سرحة ثانية	١,١٢٩	٢,٣٨٧
المخصصات التقديرية لتأمين المستحقات والمستويات	٣٢,٣٢٠	٣,٥١١
الإجمالي	١٣٦,١٠٥	١٢,٤٠٩

بند مخصص التكاليف عرضية ويشمل التكاليف العرضية الغير محسنة

يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالي ويتم تحليلها عند الضرورة؛ يظهر الفصل تاليف حلها

٣٢- التزامات مزاييا التقاعد

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	التزامات مدرجة بالميزانية عن :
٢١,٨٠٠	٣٣,٩٩١	المزاييا العلاجية بعد التقاعد
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل :
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	المزاييا العلاجية بعد التقاعد
١,٠٦٨	١٥,٥٤٧	
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	تتمثل الحركة على الالتزامات خلال السنة فيما يلي:
١١,٨٠٠	٢١,٨٠٠	تقدير الالتزامات في بداية العام
-	١١,٨٩٦	مكاسب اکتوارية
١٠,٠٠٠	٣,٦٥١	تكلفة العائد
-	(٣,٣٥٦)	مزاييا مدفوعة
٢١,٨٠٠	٣٣,٩٩١	تقدير الالتزامات في نهاية الفترة
-	١٦,٧٥%	الافتراضات الاکتوارية الرئيسية (الأساسية)
		معدل العائد المستخدم في الخصم المزاييا العلاجية
١١,٧٩٩	٢١,٨٠٠	تسوية الميزانية العمومية
-	١١,٨٩٦	التزامات الميزانية العمومية
١٠,٠٠٠	٣,٦٥١	مكاسب اکتوارية
-	(٣,٣٥٦)	حساب مزاييا التقاعد المعترف به في حساب الأرباح والخسائر
٢١,٧٩٩	٣٣,٩٩١	المزاييا المدفوعة
		تقدير الالتزامات في نهاية السنة

٢٣- رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال :

بلغ رأس المال المرخص به ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمنفوع ٢,٧٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ موزع على ٢٧٢,٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات

(ب) الاحتياطيات

تمثل الاحتياطيات في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ فيما يلي:

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
-	٩٠٩	احتياطي المخاطر البنكية العام
٢٠,٦٦١	١٦,٣٩٤	احتياطي المخاطر البنكية- أصول ألت ملكيتها للبنك
٢٢١,١٨٣	٣١٩,٤٣٨	احتياطي قانوني
٢٢,٨٨١	٢٤,٩٩٨	احتياطي عام
٢٢,٣٨٢	٢٣٨,٣٩٤	احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مان خلال الدخل الشامل
(٤,٥١٢)	(٢,٢١٠)	الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية
٣٨,٩٠٤	٢٥,٧٦٦	احتياطي خاص
٢٨,٩٥٤	١٩٥,٣١٢	احتياطي رأسمالي
٢٧١,٢٣٠	-	احتياطي IFRS٩
٦٢١,٦٨٤	٨١٩,٠٠١	الإجمالي

١- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل المتبقي من اثر تطبيق معيار IFRS٩ حيث تم دمج أرصدة احتياطي المخاطر البنكية العام و احتياطي IFRS٩ والأحتياطي الخاص بالائتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة الخسائر الائتمان المتوقعة عند التطبيق الأولى للمعيار الدولي ( ١ يوليو ٢٠١٩ )

٢- احتياطي المخاطر البنكية - أصول ألت

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً خلال فترة احتفاظ البنك بها

٣- الاحتياطي القانوني :

وفقاً للنظام الأساسي للبنك يقتطع مبلغ يوازي ١٠% من الأرباح سنوياً لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي ٥٠% من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

٤- احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر :

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر

٥- احتياطي رأسمالي:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

**٣٤- توزيعات الأرباح**

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام مالي و تخفض الأرباح المرحلة بها الا عندما يتم إعتادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين ،و سوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و عرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستعقد لاعتماد القوائم المالية الختامية و عندئذ سوف يتم اثبات توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

**٣٥- النقدية وما في حكمها**

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٧٧,٥٥٢	٢١٩,٢١٦	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٦,١٩١,٣٩٢	٤,٦٦١,٥٢٢	أرصدة لدى البنوك
٤٧,٤٧٣	٥٠٦,٦٧٥	أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى
<u>٦,٥١٦,٤١٧</u>	<u>٥,٣٨٧,٤١٣</u>	

**٣٦- التزامات عرضية وارتباطات**
**(أ) مطالبات قضائية**

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

**(ب) ارتباطات رأسمالية**

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالي مبلغ ٧٥٤,٥١٨ ألف جنيه مصري وذلك طبقاً لما يلي

المتبقي ولم يطلب بعد	المبلغ المسدد	قيمة المساهمة	
١٢٨,٢٣٦	٣٩٠,٤٣٦	٥١٨,٦٧٢	استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل
-	-	-	استثمارات مالية في شركات تابعة
٥٩٤,٠٨٢	-	-	ارتباطات رأسمالية أصول ثابتة
٣٢,٢٠٠	-	-	ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي
<u>٧٥٤,٥١٨</u>	<u>٣٩٠,٤٣٦</u>	<u>٥١٨,٦٧٢</u>	

**(ج) ارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات**

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢,١٩٤,٧٠٠	٣,٧٤١,٨٧٨	خطابات ضمان
١,٢٤٠,١٥٣	١,٣٦٠,٢١٩	الاعتمادات المستندية (استيراد)
١٢٩,٠٠٧	٢٩٣,٦٠٤	الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)
٦٢٨,٢٤٣	٥٨٦,٧٣٩	اوراق مقبولة الدفع
(٥٧٠,٧٤٠)	(٧٤٣,٢٣٠)	يخصم : غطاءات نقدية
<u>٣,٦٢١,٣٦٣</u>	<u>٥,٢٣٩,٢١٠</u>	الصافي
٣,٢٣٠,٧٣٣	٣,٨٩٦,٩٨٩	ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات ائتمانية
<u>٦,٨٥٢,٠٩٦</u>	<u>٩,١٣٦,١٩٩</u>	إجمالي

### ٣٧. الموقف الضريبي:

#### بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

- يخضع البنك لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته لذا فإنه يتمتع بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات تبدأ من الفترة التالية لتاريخ بدء النشاط ، وقد بدأ البنك نشاطه في ٣ فبراير ١٩٨٥ وبذلك يخضع البنك لضريبة شركات الأموال ابتداء من الفترة المالية ١٩٩٠/١٩٩١.
- هذا وقد بدأ فرع البنك بالعاشر من رمضان مزاوله نشاطه خلال عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ وحصل على موافقة مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بإعفائه لمدة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٠.
- وقد بدأ فرع البنك بالسادس من أكتوبر مزاوله نشاطه خلال عام ١٩٩٧، وحصل على موافقة ضرائب الشركات المساهمة أول القاهرة بإعفائه لمدة عشر سنوات تبدأ من أول يوليو ١٩٩٧ وتنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧.
- قام البنك بالتوقيع مع مصلحة الضرائب ( مركز كبار الممولين ) على التسوية النهائية بكل المنازعات الضريبية عن ضريبة شركات الأموال والقيم المنقولة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠، وقام البنك بالسداد وتم الحصول على المخالصة النهائية. وتم فحص السنوات ٢٠٠٥/٦/٢٠٠٦، وأسفر الفحص عن ضريبة شركات أموال لا شيء وتم إحالة بعض الأوعية الأخرى إلى اللجنة الداخلية وتم حسمها وسداد كافة المستحقات، كما تم فحص السنوات من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الي ٢٠١٠/٢٠١٠ وتم طلب تحويل الملف الي اللجنة الداخلية وتم حسم بعض البنود وتحويل بعض البنود الأخرى إلى اللجنة الداخلية المتخصصة ، و تم تحويل بعض النقاط الخلافية الي لجنة الطعن و التي قامت بدورها بتأييد المأمورية و من ثم تم الطعن على قرار لجنة الطعن و الملف حاليا منظور امام القضاء هذا ويقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات
- تم فحص السنوات من ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٥ وجرى عمل اللجان الداخلية.
- صدر قرار لجنة فض المنازعات الضريبية بأحقية البنك بعدم خضوع ضريبة شركات الأموال على علاوة الإصدار لأسهم رأس المال للبنك عن عام ١٩٩٧ .
- فيما يتعلق بضريبة الدمغة فقد تم فحص معظم فروع البنك حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ وجرى فحص باقي الفروع ، وتم سداد الالتزامات الضريبية بناءً على المطالبات الواردة ، ويلتزم البنك بسداد الضريبة وفقاً للمواعيد القانونية.
- أما بالنسبة لضريبة كسب العمل فقد تمت المحاسبة والربط حتى عام ٢٠٠٠ وتم سداد الضريبة بالكامل ، وقامت المأمورية بالفحص عن الفترة من ٢٠٠١/١/١ حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١ ، وقد صدر قرار لجنة الطعن الخاص بهذه الفترة وأسفر عن حسم نقاط الخلاف الرئيسية لصالح البنك. وتم فحص ضريبة كسب العمل لعام ٢٠٠٥ وقام البنك بالاعتراض على ما جاء بها وجرى اتخاذ الإجراءات للتحويل للجنة الداخلية ، تاريخ ٢٧ يناير ٢٠٢٠ تم اخطار البنك بنموذج فحص تقديري للسنوات ٢٠١٤ / ٢٠١٧ و الذي تم الطعن عليه في الموعد القانوني وتم تقديم التسويات الضريبية من اجل استصدار قرار بأعادة الفحص . بالنسبة للسنوات ٢٠٠٦/٢٠١٦ جرى الفحص وتم تسليم المأمورية كافة المستندات المطلوبة للفحص ولم يخطر البنك بأية فروق فحص حتى تاريخه ، ويقوم البنك بخصم وتوريد الضريبة شهريا في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

#### الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات:

- تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ - ٢٠١١ طبقاً للمطالبة الواردة من المأمورية.
- تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦.
- تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١.



**– الموقف الضريبي لشركة المصري للاستثمارات العقارية:**

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الآن.
- لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الآن.
- لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الآن.
- **الموقف الضريبي لشركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية:**
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الآن.
- لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الآن.
- لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الآن.
- **الموقف الضريبي لشركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:**
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وكان آخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩، ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الآن.
- لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الآن.
- لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الآن.
- **الموقف الضريبي لشركة بيتا المالية القابضة:**
- الشركة خاضعة لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً ، ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الآن.
- لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الآن.
- لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الآن.
- **الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والاستثمارات المالية:**
- الشركة خاضعة لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً ، ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الآن.
- لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الآن.
- لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الآن.
- **الموقف الضريبي لشركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:**
- يتم تقديم الإقرار الضريبي في المواعيد القانونية وذلك وفقاً لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- تتمتع الشركة بإعفاء ضريبي عن نشاط الفندق حتى عام ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتبدأ محاسبتها ضريبياً من عام ٢٠١٢.
- الفترة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ تم الفحص والسداد بالكامل.
- تم فحص دفاتر الشركة عن عام ٢٠٠٩ وأخطرت الشركة بالفروق الضريبية وتم الطعن في المواعيد القانونية.
- يتم فحص ضريبة كسب العمل من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وتم الربط وسداد الفروق بالكامل .
- تم فحص ضريبة الدمغة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الربط وسداد الفروق بالكامل.

### ٣٨. صناديق الاستثمار:

#### (أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الأول - الخبير :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة اتش سي للأوراق المالية والاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها ( قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة وقيمته الاسمية وفقاً لشرة الاكتتاب ٣٣,٣٣ جم ) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية يونيو ٢٠٢٠ عدد ١٠٧,٣٥٩ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٧٤% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١٢,٠٨ جنيه وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ٦٨,٩ ألف جنيه عمولة الإدارة حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل

#### (ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الثاني - النقدي :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨١٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨١,٧٤٦,٦٠٠ جنيه خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها ( قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة ) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية يونيو ٢٠٢٠ عدد ١,٧١٣,٥٣٣ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٤,٤١٥ وثيقة وهي تمثل نسبة ٢% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مبلغ ٣٧٧,٧٧٤٥ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٢٢٧٧ ألف جنيه حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

#### (ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي - كنوز:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم انفستمننتس للاستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها ( قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة ) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ عدد ٥٢,٨٢٣ وثيقة وتبلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٤,٧% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مبلغ ١٤٩,٢٨١٢ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٤٤,٢ ألف جنيه حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

### ٣٩. أرقام المقارنة:

• تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالي للعام الحالي

### ٤٠. أحداث هامة:

انتشرت جائحة فيروس كورونا "وباء كوفيد-١٩ المستجد" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية، مما أدى ذلك الي حالة من عدم التأكد في البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية المحلية والعالمية على حد سواء عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة. وبناءً عليه ، فقد قام البنك بتفعيل خطة استمرارية الأعمال والإجراءات الأخرى الخاصة بإدارة المخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للأعمال نتيجة لتلك الجائحة وتأثيرها حيث تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تم العمل بالإدارات المركزية بالحد الأدنى من الموظفين والقدر الأكبر يتعين ان يعمل من خلال المنزل.
- تم اختيار موقعين كبديل لتشغيل إدارات العمليات المركزية عند الطوارئ بعيداً عن الموقع الرئيسي حتى لا تتأثر اعمال البنك بأي توقف.
- تم تحييد جزء من العمالة مراعين الحالات المرضية والحالات الأخرى المشار اليها بتعليمات البنك المركزي المصري.
- تم تأمين فرق عمل تقنية المعلومات بالإضافة الي وجود فرق عمل احتياطية لا تختلط بالفريق الحالي لتشغيل ال Data Centers.
- الفروع تعمل بحد أقصى ٥٠% من العمالة يتم تناوبها كل أسبوع بحيث إذا لجأ فرع أو أكثر للإغلاق يتم استخدام جزء من الزملاء بالمنازل لتدعيم فروع محيطه أو النزول لذات الفرع بعد تعقيمه.
- تم السماح بدخول الحد الأدنى الممكن من العملاء للفرع في كافة الأوقات وانتظارهم متباعدين خارج الفرع والالتزام بموعد غلق الفروع.
- تكثيف التسجيل الذاتي لخدمات الإنترنت والمحافظ الإلكترونية.
- تم اتباع إجراءات الامن من تطهير دوري، زيادة التهوية، ارتداء أقنعة الوجه، توفير مطهرات اليد للاستخدام المتكرر وقياس الحرارة للموظفين المترددين على إدارات مركزية خاصة تقنية المعلومات ومراكز الاتصال (كول سنتر).

ويراقب البنك الوضع عن كثب حيث قامت إدارة البنك بدراسة الآثار المالية والاقتصادية الناتجة عن تفشي وباء كورونا المستجد بدءاً من تحليل الآثار المتوقعة على مستوى الاقتصاد الكلي وتحديد القطاعات المتأثرة سلباً وتلك حيادية التأثير به وتأثير ذلك على المركز المالي للبنك و نتائج الاعمال و تحديد استراتيجيات التعامل خلال الفترة القادمة واثرة على الخطة التوسعية و تم إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ وفقاً للمعلومات المتاحة التي يمكن الاستناد عليها حالياً والتي تمثل أفضل تقدير من وجهة نظر الإدارة اخذاً في الاعتبار ان تلك التقديرات بناءً على افتراضات خاضعة للتغيرات التي قد تحدث مستقبلاً.